



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مقبرة صباحان أمس أثناء دفن جثمان الشهيد أحمد الفضلي ويبدو إلى جانبه د. محمد الحويطة ونائب المرشد وجمع من المواطنين



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يقدم واجب العزاء لذوي الشهيد أحمد الفضلي



الرئيس الغانم متحدثاً ويبدو اللواء خالد الوقيت رئيس حرس المجلس



الغانم في حديث مع أحد رجال الداخلية ويبدو اللواء الوقيت

مرحلة تعويض المتضررين ومحاسبة المقصرين في قضية الأمطار تأتي لاحقاً

الغانم: الأولوية للتعاون مع كل القطاعات لحماية الأرواح

أولوية بالنسبة لنا حالياً.. وأضاف: «غداً إن شاء الله سيكون الاجتماع وسناقش فيه كل الأمور والجوانب المتعلقة بالوضع». وعلني سعيد متصل، ذكر الغانم أن أكثر من 200 ضابط وعسكري من حرس مجلس الأمة تطوعوا لمساعدة القطاعات الأخرى من أجل تخفيف الأضرار ومحاولة إنقاذ الأرواح والاستعداد لمواجهة الأمطار القادمة. ودعا الغانم في ختام تصريحه المولى عز وجل أن يقي البلاد والعباد من كل الحوادث والشور وأن تكون أمطار خير وليست أمطار بلاء وإتلاء.

والإطفاء والقطاعات الأخرى.. وأضاف الغانم: «أقل ما نقوم به أن تكون موجودين في المكان، ونشكر ونشجع أبناءنا وإخواني في وزارات الداخلية والدفاع والحرس الوطني والدفاع المدني والإعلام وكل الكوادر التي تعمل على تخفيف الأضرار وإلى أنني قد تمكّن وإنقاذ الأرواح والقيام بواجبهم». وحول الاجتماع الختامي الحكومي غداً قال الغانم: «لن نسال حول لماذا لم يعقد الاجتماع اليوم، أقول لهم كيف ندعو إلى اجتماع اليوم وكل القيادات الأمنية والفنية موجودون في الميدان للتعامل مع آثار الأمطار، وهو أمر ذو

والالتزام بكل التعليمات من أجل ضمان سلامة البشر»، مضمناً عاليًا العطاء الكبير لأبناء الكويت في كل القطاعات المعنية والتي تتعامل منذ يوم أمس دون توقف مع آثار الأمطار الغزيرة. وأكد الغانم أن «المرحلة الحالية هي مرحلة فزعة تحتاج إلى تعاون وتضافر وإلى تشجيع ورفع الهمم ومن ثم تأتي حتماً مرحلة تعويض المتضررين عن أضرارهم ومحاسبة أي مسؤول عن أي قصور موجود»، وقال الغانم: «حالياً نساين المنقف والصباحية في جسر المنقف وأرى بعيني المجهود الجبار الذي يقوم به إخواني في الداخلية والأشغال



الغانم أثناء جنازة الشهيد أحمد الفضلي

الأضرار المادية فيمكن حلها لاحقاً، وعليه علينا التعاون (والفزعة) وشحذ الهمم

وقال: «ضمن أرواح البشر مقدم على كل شيء في مثل تلك الحالات، أما



الرئيس مرزوق الغانم أثناء تفقده مدينة صباح الأحمد السكنية

شهد يوم أمس أضراراً كبيرة جراء الأمطار الغزيرة التي اجتاحت البلاد.

المقصرين». جاء ذلك في تصريح صحافي للغانم خلال تواجده عند جسر المنقف الذي

سامح عبدالحفيظ

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الأولوية القصوى في الساعات القادمة تكمن في التعاون والتعاقد مع أجهزة الدولة المعنية من داخلية وجيش وحرس وطني وإطفاء وأشغال وإسعاف وغيرها والالتزام بالآثار الأتية والفورية لموجة الأمطار الغزيرة. وأضاف: «بعد عبور تلك المرحلة الدقيقة وضمان سير الأمور باقلاً الأضرار وخاصة الحفاظ على أرواح المواطنين والمقيمين، تأتي بعدها حتماً مرحلة تعويض المتضررين ومحاسبة

نواب: نطالب بإعلان المناطق المتضررة «منكوبة» وعقد جلسة خاصة

تحصل وزاراتهم على مستويات قياسية من الميزانية المولدة من المال العام ومعالجة الوضع لا تقف عند الحاسبة، بل بتعويض المتضررين أيضاً ثم باعتماد خطة حقيقية تضمن أعلى معايير مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية. من جانبه، طالب النائب عسكر العنزي الحكومة بأن تقدم خطتها للنواب غداً في التعامل مع ما تشهده البلاد بسبب موجة الأمطار وصراف التعويض المناسب لآسر المتضررين وعلى وزير التربية إصدار تعميم فوري بتعطيل المدارس والجامعات بسبب الأوضاع الجوية الاستثنائية لئلا يهدد سلامة المبانى التعليمية وحفاظاً على أرواح أبنائنا الطلبة.

من جهته، أكد النائب د.حمود الخضير أن الأوضاع الجوية الاستثنائية والأمطار غير المسبوقة التي تشهدها البلاد تتطلب من الجميع تضافر الجهود والتعاون من أجل تجاوزها، مساللاً الله أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه. وأضاف الخضير في تصريح صحافي أن التشاهد الجوية التي شاهدناها في مختلف المناطق خصوصاً المناطق الجنوبية تدعونا إلى تفعيل الجهود الرسمية والشعبية وأن يشارك كل منا بحسب المستطاع في مساندة الأجهزة المعنية التي تتقدم لها بواقف الشكر والتقدير على ما قامت وتقوم به من أجل تجاوز هذه الكارثة. وأثنى الخضير على إعلان مجلس الوزراء أنه في حال انعقاد مستمر لحن تجاوز الكارثة، كما دعا إلى جلسة مصارحة ومكاشفة جديدة من العمل الماضية، مؤكداً عزم اللجنة على بدء مرحلة جديدة من العمل الفني ودورها الرقابي الذي يهدف على ضرورة تعويض المواطنين المتضررين جراء الأمطار.



د. عادل الدمي



صفاء الهاشم



سعد الخنفر



د. محمد الحويطة



علي الدقباسي



شعيب الموزيري



محمد هايف



د. عودة الرويعي



صالح عاشور



ثامر السويط



فراج الغريبي



مبارك الجرف



خالد العتبي



الحميدي السبيعي



م. محمد الهدية



ناصر الدوسري



د. حمود الخضير



عسكر العنزي

وقال النائب د. عودة الرويعي: الحمد لله على أمطار الخير والبركة والخوة المتضررين سيتم تعويضهم من أشاء الله ولن ننراخي عن دفع الحكومة وشركات التأمين للمساعدة بدفع التعويضات المستحقة للمواطنين ومعالجة الضرر بأسرع وقت.

وقال النائب علي الدقباسي: اللهم اجعلها أمطار خير. ومد رجال الإنقاذ والمطافي والحرس الوطني والشرطة وكل العاملين بوظائف الإغاثة والمتطوعين بالتوفيق والعزم. وأضاف: لا شك أن مثل هذه الظروف تكشف إمكانياتنا وقدراتنا. وأرجو أن لا تكون تصرفاتنا ردود أفعال... اللجنة لمجلس الوزراء ولجلسات الأمانة. وقال النائب ثامر السويط: كون ان الأمطار ذات مستويات قياسية فهذا لا يعفي المسؤولين الذين

معنى، ولن نجامل على حساب حياة الناس.. ويجب توجيه فرق إنقاذ لهذه المناطق خاصة مدينة صباح الأحمد السكنية واعتبارها منطقة منكوبة. وقال الدوسري كلمة شكر لا تكفي بحق كل الجهات التي شاركت في عمليات الإنقاذ. وأخص بال شكر رجال الداخلية والجيش والإطفاء والحرس الوطني والإسعاف ولكل من شارك في إنقاذ الأرواح والممتلكات بسبب موجة الأمطار، فشكراً جزيلاً لكم. وكشف النائب د.عبدالكريم الكندري انه انتهى من إعداد اقتراح بقانون يهدف إلى إنشاء لجنة ذات طبيعة قضائية لتقدير التعويضات عن خسائر الأفراد نتيجة الكوارث الطبيعية وتعويضهم بشكل سريع دون إخلال بحق الأفراد بالجوء للفضاء وتعريف الكوارث الطبيعية وطبيعة عمل اللجنة.

إنشاء لجنة وزارية تتولى حصر الأضرار وصراف التعويضات للمتضررين من مياه الأمطار والسيول خاصة من موسم الإبرادة الوقت وعدم تكبد المواطن عناء انتظار الأحكام القضائية. وطالب النائب ناصر الدوسري الحكومة بأن تزود النواب في اجتماع اليوم بأكية صرف التعويضات المناسب للمتضررين من موجة الأمطار التي شهدتها البلاد، وأن تقدم شرحاً تفصيلياً لما حدث وما اتخذته من اجراءات. وقال الدوسري: أتقدم لأسرة المغفور له أحمد براك الفضلي الذي راح ضحية الأمطار بخالص العزاء، سائلاً الله أن يتعمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته. موضحاً أن ما تشهده بعض طرق ومناطق الكويت من غرق بسبب الأمطار كارثة بكل ما تحمله الكلمة من

من السيول المنتظرة. وأوضح النائب مبارك الجرف ان موسم الأمطار هو موسم فرحة وبهجة للناس لكن موسم الإبرادة الحكومية حوله لمأساة «اجتماع مجلس الوزراء القادم يجب أن يكون ملحوقاً بالاستقالة وتقديم من تسبب بهذه الكارثة للنيابة». وطالب النائب صالح عاشور الحكومة بضرورة تعويض المواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم وفق المادة 25 من الدستور. وأكد النائب الحميدي السبيعي ان ما كشفته الأمطار من هشاشة للبنية التحتية في مختلف المناطق وبالأخص الجديدة منها وفساد بعض المقاولين بين ضعف استعدادات الحكومة وعدم صدق جاهزيتها والذي تتحمل نتائجه كاملة، «والله يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه». واقترح النائب خالد العتبي

مع هم على رأس علمهم ولا نعلم عنهم وللمتطوعين من أبناء الكويت، الله يعطيكم العافية والحسنة وأسأل الله السلامة لكم يا أبطال. ودعت النائبة صفاء الهاشم ان يحفظ الله الكويت برها وبحرها و«أحفظ، بعينك اللي ما تنام أهلها». وقالت «اللهم عابر نافع بلا هدم وبلا غرق وشكر من القلب للجيش والشرطة والحرس الوطني والإطفاء ومهندسي الأشغال وكل موظفي محطات المياه والكهرباء». ولفت النائب فراج الغريبي الى ان استقالة وزير الأشغال هي كالفقير من المركب قبل أن يغرق، فبدلاً من أن يطلب دعم وزارتي الدفاع والداخلية لإنقاذ الأرواح والممتلكات قدم استقالته، في ظل هذه الظروف يجب تشكيل لجنة طوارئ تشارك بها مختلف الوزارات لحماية الشعب

بذور، قال النائب محمد هايف إنه يجب عدم الاستهانة بكمية مياه الأمطار كما يجب الاستعانة بفرق وكيات وتناظر ورفعات من الداخلية والدفاع والحرس وتشغيل آليات إضافية وتحويل مسار المياه إلى أماكن بعيدة عن السكان والشوارع مع شكرنا لمن يبذلون الجهود لمساعدة المواطنين من فرق الدفاع المدني وغيرها، لكنه يجب الاستمرار في البرطبة في المناطق والشوارع المتضررة كمنطقة صباح الناصر وأجزاء من العارضية والجهراء وجميع المناطق المنكوبة في البلاد مثل صباح الأمد والمناطق الجنوبية لاحتتمال استمرار الأمطار.

الكندري: إنشاء لجنة تعويض المتضررين من الكوارث العامة

الهدية: اجتماع «المراقف» لايزال قائماً

أعلن رئيس لجنة المراقف العامة النائب محمد الهدية على أن اجتماع لجنة المراقف العامة بالجهات المعنية بقضية الأمطار وغرق الشوارع لايزال قائماً وسيكون اليوم بعد اجتماع السلطين الذي دعا إليه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وقال الهدية في تصريح صحافي: إن الدعوة وجهت لمسؤولي الجهات المعنية المعنية بالبحث الآثار والأضرار التي خلفها هطول الأمطار على مدى الأيام الماضية، مؤكداً عزم اللجنة على بدء مرحلة جديدة من العمل الفني ودورها الرقابي الذي يهدف الى محاسبة المقصرين ومعالجة الخلل.

ونك وفقاً للتشريعات المطبقة بالدولة. - وضع آلية تلقي بلاغات التعويض وتشكيل لجان الفحص وتقدير الخسائر مادة 5: تتولى اللجنة رسم السياسة العامة لعملها، ولها على الأخص: - إقرار مشروع الميزانية المالية لها. - الموافقة على التقرير السنوي العام وأعمالها. - وضع لائحة تبين الإجراءات والقواعد اللازمة لانقاعها وإصدار قراراتها والأحكام المتعلقة بنفاذ تلك القرارات، وكذلك القواعد التي تتبع في إدارة اللجنة المالية والإدارية وقواعد تعيين العاملين بها

3- وممثلين عن: - إدارة الفتوى والتشريع - إدارة الخبراء - وزارة المالية. مادة 5: تتولى اللجنة رسم السياسة العامة لعملها، ولها على الأخص: - إقرار مشروع الميزانية المالية لها. - الموافقة على التقرير السنوي العام وأعمالها. - وضع لائحة تبين الإجراءات والقواعد اللازمة لانقاعها وإصدار قراراتها والأحكام المتعلقة بنفاذ تلك القرارات، وكذلك القواعد التي تتبع في إدارة اللجنة المالية والإدارية وقواعد تعيين العاملين بها

تسمى «لجنة لتعويض المتضررين من الكوارث العامة» تلحق بوزير العدل. مادة 2: دون الإخلال بحق المتضرر اللجوء إلى القضاء تختص اللجنة بحصر الأضرار وتقدير الخسائر وتعويض المتضررين من الأفراد والشركات والمؤسسات الناتجة عن الكوارث العامة التي تصيب الدولة. مادة 3: تعتبر من قبيل الكوارث العامة الذي تختص اللجنة في تقدير تعويضاتها الكوارث الطبيعية التي تتسبب بأضرار مادية للممتلكات

قدم النائب د.عبدالكريم الكندري اقتراحاً بقانون يشان «تعويض المتضررين من الكوارث العامة» يهدف لإنشاء لجنة قضائية تعوض المتضررين من حادثة غرق الشوارع والكوارث العامة دون إخلال بحق الأفراد اللجوء إلى القضاء. ونص الاقتراح بقانون على ما يلي: بعد الاطلاع على الدستور، وعلى قانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون مادة 1: تنشأ بموجب هذا القانون لجنة

تسمى «لجنة لتعويض المتضررين من الكوارث العامة» تلحق بوزير العدل. مادة 2: دون الإخلال بحق المتضرر اللجوء إلى القضاء تختص اللجنة بحصر الأضرار وتقدير الخسائر وتعويض المتضررين من الأفراد والشركات والمؤسسات الناتجة عن الكوارث العامة التي تصيب الدولة. مادة 3: تعتبر من قبيل الكوارث العامة الذي تختص اللجنة في تقدير تعويضاتها الكوارث الطبيعية التي تتسبب بأضرار مادية للممتلكات

تسمى «لجنة لتعويض المتضررين من الكوارث العامة» تلحق بوزير العدل. مادة 2: دون الإخلال بحق المتضرر اللجوء إلى القضاء تختص اللجنة بحصر الأضرار وتقدير الخسائر وتعويض المتضررين من الأفراد والشركات والمؤسسات الناتجة عن الكوارث العامة التي تصيب الدولة. مادة 3: تعتبر من قبيل الكوارث العامة الذي تختص اللجنة في تقدير تعويضاتها الكوارث الطبيعية التي تتسبب بأضرار مادية للممتلكات